أ ـ س + ص = ط

ب ـ س + ء = ط

فإذا كانت (ص) رمزًا للفظ (يخرصون) وكان يخرصون معلوم الدلالة، وكانت (ء) رمزًا لحدث الظن، مجهول الدلالة (من حيث شيوع دلالته بين مجموعة الوجوه المعروفة) وكان الأسلوب المكرر هو هذه المعادلة بتركيبها المكرر أ، ب، فإن مقتضى هذه العلاقة هو أن يكون: ء = ص، أي أن تكون دلالة الظن غير بعيدة من دلالة التخرص، باعتبار الجانب المشترك بينهما (عدم التحقق أي الشك).

وتكرار النمط يحدث نوعًا من تداعي الأسيقة، فتدعم الدلالات بعضها بعضًا أو تدعم دلالة أحد الأنماط ما قد يحيط بدلالة بعضها من تردد في الترجيح، فتتضام سياقات من مثل: إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون «وإن الظن لا يغني من الحق شيئًا» تتضام مكونة نطاقات دلالية وموضوعية متقاربة، لا يكاد يخرج معنى الظن فيها عن الشك والاعتقاد الخاطئ.

القسم الثاني

وأما القسم الثاني، فيختلف فيه نوع الدلائل والمؤشرات اللغوية، ويغلب عليها أن تكون مستمدة من السياق الموضوعي للآيات، فقد ورد لفظ الظن فيها جزءًا من سياق موضوعي لا تتلاءم تفاصيله مع وجه آخر من وجوه اللفظ، أو تتلاءم مع وجه الشك نقيض اليقين أكثر مما تفعل مع غيره من الوجوه.

وقد يحدث في بعضها أن نجد إشارات لفظية في السياق نفسه، تساهم في هذا الترجيح.

وفي القسم نفسه نوع آخر من الدلائل، هو السياق العام للنص، وهو المفاهيم الأساسية في الإسلام، الذي أنزل النص القرآني لبيانه وتفصيله، فلا يعقل أن يتضمن النص ما يناقض هذا السياق العام وفي الصفحات التالية، دراسة نماذج لهذه السياقات ودورها في تحديد دلالة اللفظ المشترك.